موقف الإدارة الاستعماريّة البريطانيّة في العراق
حيال القوميّات والأقليّات الدينيّة
(١٩١٤-١٩٢٠م)

د. سيف عدنان ارحيم القيسي[١]

الملخّص

لقد استغلت الإدارة العسكريّة البريطانيّة التناقضات الدينيّة والمذهبيّة والمناطقيّة القائمة في العراق لتوظّفها لمصلحتها وديمومة وجودها، فضلًا عن ذلك شجَّعت القوميّات والطوائف على تحقيق الانفصال وتجزئة المجزّأ؛ وهذهِ إشكاليّة العراق اليوم؛ ومنها تنطلق إشكالية هذهِ الدراسة التي نحن بصددها.

تهدف الدراسة إلى تسليط الضوء على الإدارة العسكريّة البريطانيّة وآلية تعاملها مع القوميّات والأقليّات الدينيّة في العراق، من عشية الاحتلال عام ١٩١٤م وحتَّى إعلان الحكم الأهلي في العراق ١٩٢٠م، مبيّنةً بالشواهد والوقائع التاريخيّة كيفيّة افتعالها للأزمات الداخليّة في العراق، ولاسيَّما موضوع الأقليّات، وهي فرصة لها للبقاء والنفوذ، وهذا ما حصل واقعًا.

الكلمات المفتاحيّة: الاستعماريّة، بريطانيا، الأقليّات، الكرد، اليهود، المسيح.

---

١. متخصص في التاريخ المعاصر/ الجامعة العراقية - العراق.

تمهيد: العراق في الإستراتيجيّة الاستعماريّة أواخر القرن التاسع عشر

ارتبط العراق من الناحية الجيولوجيّة بالكتلتين العربيّة والإيرانيّة الواقعة بين منطقة جبال زاجروس (Zagros Mountains The) وطـوروس (The Taurus Mountains)، ولا زال يُشكّل هذا الموقع أهميّةً في النواحي السياسيّة والجيولوجيّة والبشرية، فيُلاحظ أنَّ حدوده الطبيعية مفتوحةً أمام معظم المناطق والدول المجاورة خلال مراحل الحرب والسِّلم وعِبرَ كلّ حِقَب التاريخ بما فيها خضوعه للنفوذ والسيطرة العثمانيّة ولأكثر من أربعةِ قرونٍ مضت، فقد ارتبط بالدولة العثمانيّة (The Ottoman Empire) في ظروف قوتها وضعفها، ولذلك أضحت مميّزات موقعه الجغرافي وموارده وإمكانيّاته محطَّ أنظار القوى الدوليّة الكبرى (بريطانيا، فرنسا، روسيا، ألمانيا)، فضلًا عن ذلك الاستحواذ على خيراتِهِ، وفي مقدمتها إمكانية وجود النفط في العراق بعد اكتشافهِ في إيران، إضافةً إلى استغلال شبكة المواصلات، ولهذا تغلغلت الشركات التجاريّة في ولايات العراق الثلاث.

كتب بعض الرحالة الأجانب مؤلَّفاتٍ وثَّقت الجوانب الحياتيّة والجغرافيّة والدينيّة والاجتماعيّة في العراق، ومنها رحلة المُقيم البريطاني في بغداد كلوديس جيمس ريج[1] (James Rich Claudius) وما بعدها في الموصل عام ١٨٢٠م، كما تعرف الرحالة والسياسيّون البريطانيّون على مكوّنات المجتمع العراقي من المسلمين واليهود والمسيحيين والقوميّات المتعدّدة كالعرب والكُرد والتركمان

١. كلوديوس جيمس ريج (١٧٨٧-١٨٢١م): هو مُستشرق وعالِم آثار إنكليزي، شَغَل منصب المُقيم البريطاني في العراق خلال الفترة (١٨٠٨-١٨٢١م)، وكان مندوبًا عن شركة الهند الشرقية البريطانيّة، توفِّي عام ١٨٢١م بمدينة شيراز بعد إصابتهِ بوباء الكوليرا. للمزيد، يُنظر: الطعمة، باسم حطَّاب، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق (١٧٩٨-١٨٣١م)، رسالة ماجستير، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥م، ص٨٥.

تجمعهم روح التعايش السلمي، فحاولوا خرقها بكلِّ وسائلهم والطرق المُتاحة لهم، ومنها توثيق العلاقات مع العشائر العراقيّة العربيّة والكرديّة في محاولة إضعافها وتحديد صلتها بالدولة العثمانيّة، ولم يكتفوا بذلك بل عملوا على تشجيع القوميّات والطوائف على إقامة دولٍ مستقلّةٍ بذاتها، تدعمها بكل الإمكانيّات الماديّة والمعنويّة، ولا شكَّ في أنَّ تلك السياسة حقَّقت بعض خطوات النجاح عن طريق استمالتها بعض مَنْ وعدتهم بالاستقلال عن الدولة العثمانيّة، من دون أنْ تُظهر لهم حقيقة ما دار في كواليس الغرف المغلقة بين بريطانيا وفرنسا وروسيا القيصرية من تقسيم الدول العثمانية والولايات التابعة لها، ومنها العراق ليكون في إطار مطامع بريطانيا بموجب اتفاقية سايكس ـ بيكو عام ١٩١٦م.

ولكن السؤال هل كان الهدف من التقارب بين الجانبين ورفع راية الدفاع عن حقوق الأقليّات هدفه صيانة حقوقهم، أو الهدف منه خلق مكوناتٍ مجتمعيّةٍ منقسمةٍ قد تفجّر أزمةً داخليّةً في أيّ وقت؟

إنَّ حقيقة فهم فحوى سياسات الدول الكبرى في المشرق العربي يُلزم العودة إلى سياساتها أواخر القرن التاسع عشر وبيان الدوافع السياسية والاقتصادية والعسكريّة والدينيّة، ومنها الأطماع الأوربيّة الممثلة ببريطانيا وفرنسا، وقد ساعدتها عوامل فرضت هيمنتها على المنطقة ومنها الأقليّات القوميّة والدينيّة في الولايات العربية التابعة للدولة العثمانيّة التي ازدادت ضعفًا وتفككًا[١].

لا شكَّ في أنَّ عوامل الضعف التي شَهِدتها الدولة العثمانية كانت قد أسهمت في تسهيل مهمة القناصل ووكلاء الدول الأوروبيّة وزادت من تدخلهم في

١. علي محافظة، موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، ص١٣-١٤.

الشؤون الداخليّة للدولة[١]، فقد كان النشاط البريطاني على أشدهِ في العراق[٢]، كما كان للبعثات التبشيريّة دورٌ مهمٌّ في بثِّ المفاهيم الأوروبيّة خلال النصف الأول من القرن التاسع عشر ومنها تأسيس المدارس، كمدارس (الإليانس) اليهودية التي تأسَّست في مدن العراق وفي الموصل والكاظمية والحلَّة والعِمارة تحت إشراف الدكتور دبليو أي. ويكرام[٣] Wikram. E. W.، إذ نشطت في شمالي العراق وجنوبه وأسَّست لها مدرسة في العَمَاديّة، كما أنَّ دعم القنصل الفرنسي للإرساليات الدينيّة الكاثوليكيّة كان على أشدّه، وفي الوقت نفسهِ تأسَّست مدرسة ألمانية لأول مرةٍ في الموصل عام ١٩٠٩م ولكنها لم تستمر طويلًا، وبعدها كثر تردد البعثات الألمانيّة للتنقيب عن الآثار العراقيّة[٤].

لم يقتصر النشاط التبشيري على البعثات التبشيرية البريطانيّة والفرنسيّة، بل تعدى الأمر إلى البعثات التبشيريّة الأميركيّة هذهِ المرة التي بدأت مع كونها لم تشترك بأيّ نشاطٍ في ذلك الصراع، إلَّا أنَّها خاضت صراعًا من أجل الحصول على الأسواق لتصريف منتجاتها الصناعيّة والاشتراك في التجارة العالميّة، وكشفت الوثائق الأميركيّة بدورها وبشكلٍ واضح عن نشاطات المبشِّرين التجسّسيّة في تزويد حكوماتهم بمعلوماتٍ تفصيلية عن الأوضاع السياسيّة والاقتصاديّة والاجتماعيّة، وأخذت البعثات التبشيريّة الأميركيّة البروتستانتية

١. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانيّة في العراق (١٩١٤-١٩٢١م)، ص١٥-١٦.

٢. إيناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث (١٢٥٨-١٩١٨م)، ص٤٠٥.

٣. هو: لاهوتي أسكتلندي، مثقف وأديب وسياسي، قدم في زيارةٍ مكث فيها زهاء عشر سنوات في شرق كردستان مبعوثًا دينيًا من لدن رئيس أساقفة كانتربري لاستصلاح أحوال الآثوريين الدينيّة في موطنهم بكردستان، له مؤلَّف بعنوان: (مهد البشريّة)، يتناول فيه أوضاع مسيحيي العراق. للمزيد، يُنظر الموقع الإلكتروني:
http://www.ankawa.com/forum/index.php?topic=761586.0

٤. قزانجي، فؤاد، العراق في الوثائق البريطانيّة (١٩٠٥-١٩٣٠م)، ص٦٠.

بالتزايد في العراق، منذ النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وكان مدعومًا من قبل بريطانيا المُساندة للبروتستانتيّة تجاه الكاثوليكيّة الفرنسيّة، وبسبب تلك الظروف المساعدة تتابع قدوم المبشّرين الأميركان من أمثال بركنز (Perkins) وفورد (Ford) إلى العراق، وكانوا يقدمون لهم الخدمات الطبية والتعليمية الى السكان[١].

سجّلت وقائع الحرب العالميّة الأولى المحك الذي ركَّزت بريطانيا نفسها في مصر ثمَّ لتحدد نقاط بقائها في العراق بوصفهِ موقعًا وسطًا بين مصر والهند، وهكذا تجسَّدت المواقف البريطانيّة بناءً على إستراتيجيةٍ واضحة بدفع من الرأسمال البريطاني التجاري في محاولةٍ لإيجاد أسواق وموارد أوليّةٍ قد تصاعد مع أهميّة المنطقة من الناحيتين الدفاعية والإستراتيجية[٢].

الأساليب البريطانيّة في استيعاب الأقليّات وتوظيفها في العراق

سعى القناصل والوكلاء البريطانيون إلى كسبِ ثقة طوائف العراق بهدف الحصول على نفوذٍ في البلاد، وعملوا على اختراق منظومة العشائر الكرديّة وإثارة مشكلة العشائر العربيّة[٣].

وكان للمناطق الشماليّة التي يقطنها الأكراد بوصفها أجزاءً غنيّةً ومهمّةً من الناحيّة الإستراتيجيّة مكانة خاصّة في التوجهات البريطانيّة، ممّا دعا مسؤوليها وبعض تجارها للسعي بمختلف الوسائل لتعزيز نفوذهم فيها، بغية تأمين الطرق البرية الموصلة إلى الهند، والسيطرةِ على منطقةٍ واسعةٍ وحسّاسةٍ من الشرق

١. سعاد رؤوف شير محمد، التغلغل الأميركي في العراق (١٩٢١-١٩٣٩م)، ص٣٦-٣٨.
٢. العُمر، فاروق صالح، العلاقات العراقية - البريطانيّة (١٩٢٢-١٩٤٨م)، ص٦.
٣. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، ص٣٠١.

الأوسط، من خلال إحكام السيطرة على شمالي العراق، وتحديد الطرق المهمّة والمواقع الإستراتيجيّة التي وصلها عددٌ من الضباط البريطانيين[١].

لقد كرّست الإجراءات التي اتّخذتها الإدارة البريطانيّة في تعزيز نفوذها في العراق، ومن هذهِ الإجراءات لجوؤها إلى منح التأييد القوي للمصالح التجارية البريطانيّة ولاسيَّما في العراق، فلما طلب خط المِلاحة العائد لشركة لينج[٢] إذن الحكومة العثمانيّة بتشغيل باخرةٍ ثالثةٍ في دجلة، أولت الحكومة البريطانيّة دعمها التام للشركة، فقد كتب لويد جورج[٣] (Lioyd George) إلى السير تشارلس هاردنغ (Charles Hardinge) في ١٨/ كانون الأول/ ١٩٠٦م يؤيد له دعم الشركة: «أن أبادر القول أنَّ أيَّ إضعاف لوضعنا الحاضر في دجلة لا يعني فقط إضعاف مركزنا برمته في بلاد ما بين النهرين، بل يعني كذلك زيادة مقابلة في التجارة ونشاط الألمان»[٤]، وقد اتسع هذا النشاط واكتسب بُعدًا آخر مع اتساع أساليب الاستعمار في النصف الثاني من القرن التاسع عشر، وأصبح عاملًا مهمًّا للتصارع بين الدول على إخضاع البلاد المضطهدة، فلم يكن الاستعمار مقتصرًا على القوة العسكريّة والنشاط الاقتصادي،

---

١. عبد الرحمن صالح إدريس، سياسة بريطانيا تجاه كُرد العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ص٣٩-٤٠.

٢. هي: شركة نهرية بريطانية، أسَّستها أسرة لنج في عام ١٨٤١م، عندما سجلها ستيفن فينس لنج في لندن بمباركة الحكومة البريطانيّة مع أخويه هنري بلوس وتوماس كير، باسم (شركة لنج إخوان المحدودة)، وتنوع نشاط الشركة بين النقل والتجارة، ولقيت مُساندةً من الوكيل السياسي البريطاني في العراق، وحصلت رسميًا على الحماية من وزارة الخارجية البريطانيّة.

٣. لويد جورج (١٨٦٣-١٩٤٥م): سياسي بريطاني، وعضو في حزب الأحرار، انتخب عدَّة مرات عضوًا في مجلس العموم البريطاني منذ العام ١٨٩٠م، شغل منصب رئيس الوزراء للفترة (١٩١٦-١٩٢٢م)، ومُنح لقب لورد. للمزيد، يُنظر:

Encyclopedia Britannica Ultimate Reference Suite, Chicago: 2013.

٤. العطية، غسّان، نشأة الدولة (العراق)، ص١٠٥.

بل عملوا على اتّباع سياسةٍ قائمةٍ على الأمور الآتية:

١. إغراء القوميّات المنضوية تحت لواء الدولة العثمانيّة بمنحهم الاستقلال في حال الانتفاض على الدولة العثمانيّة.

٢. استخدام الأساليب الإنسانيّة لتحقيق أهدافٍ وتوسعاتٍ استعماريّةٍ في العراق عن طريق حماية الأقليّات الدينيّة[١].

ويظهر أنَّ هذا التقارب مع القوميّات أخذ بُعدًا أكثر قوةً من قبل، لاسيَّما بعد انقلاب الاتحاديين عام ١٩٠٨م، عندما صرَّح قادة (جمعيّة الاتّحاد والترقّي): «أنَّ الأمة العثمانيّة كانت وستظلّ هي الأمة الحاكمة في السلطنة العثمانيّة، وأنَّ العثمانيين يتمتعون بحقوقٍ وامتيازاتٍ ساميةٍ بصفتهم فاتحين، فلا مجال إذًا للاعتراف بحقوق مساوية للعناصر العِرقيّة الأخرى»[٢]، وكان هذا التصريح كافيًا ليولِّد شعور بالتمرّد على الدولة العثمانيّة آنذاك.

مع ذلك فإنَّه لم يحدث أيَّ تعديلٍ في سياسة الأوساط العثمانيّة الحاكمة إزاء الشعوب غير التركيّة بعد انتصار الاتحاديين في عام ١٩٠٨م، بل على العكس من ذلك سرعان ما ظهرت منطلقاتٌ جديدةٌ وهي خيبةٌ في نفوس هؤلاء السكَّان تجاه الاتحاديين، ومنها أمور أخرى بدأت تمس حياة الفرد اليوميّة بصورةٍ مباشرة، والتي أسهمت في انتقاد الاتحاديين ليوظَّف ذلك الموقف ضدهم[٣]، وفي تقريرٍ بريطانيّ أوضح أهداف دولته تجاه السكَّان المحليين مستفيدين من موقف السكَّان العدائي للاتحاديين: «لم يكن لدينا سبيل للاعتقاد بأنَّهم كانوا معادين كلِّيًا للعثمانيين، وفعلًا فإنَّ المليون أو أكثر من السكَّان لم يكونوا كذلك، ولكن

١. عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر لأوربا، ص٣٠٨-٣٠٩.

٢. محمد إبراهيم محمد، مقاومة العرب للاضطهاد العثماني، ص٣٣.

٣. النصيري، عبد الرزاق أحمد، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق (١٩٠٨-١٩٣٢م)، ص٢١٨.

أملنا يعتمد على قدراتنا في إقناعهم منذ البداية أنْ ينتابنا نحوهم ونحو معتقداتهم طيبة، وبذلك نستطيع إبقائهم على الحياد، فبدعوتنا نسوي خلافاتنا مع العثمانيين دون التأثير عليهم»[١].

وكان من بين جهود تعزيز مركز بريطانيا إرسال الإرساليّات، ومنها الإرساليّة الطبيّة في الموصل العائدة إلى الجمعيّة الإرساليّة لكنيسة إنكلترا فيما بين النهرين، وكادت أنْ تُنهي أعمالها لعدم توفّر الأموال لولا تدخل الموظَّفين البريطانيين لضمان استمراريتها، وبهذا كتب لويد جورج في مذكرةٍ بتاريخ ٣/ أيلول/ ١٩٠٧م، قائلًا: «يجب أنْ نُدرك بوضوحٍ من وجهة النظر السياسية، أنَّ وجود الإرساليّة وعملها لهما أهميّة عظيمة وبعيدة المدى، ومن المتعيَّن على المصالح البريطانيّة كذلك، إمَّا أنْ تتطور سريعًا، أو أنْ تتدهور على مدى العقد القادم من السنين، نظرًا للتطوّر الذي بشَّر بفتح هذهِ البلاد للاستثمار والمنافسة الأجنبيتين، ويبدو أنَّ من غير المُستحسن جدًا التفريط بمثل هذهِ الوسيلة القوية من وسائل نشر الحضارة والنفوذ السياسي»، وقد أمكن للإرسالية في الموصل أنْ تستمر في البقاء بمعونةٍ من القنصلية البريطانيّة في بغداد، وقد زوَّدت القنصلية اعتبارًا من ١٩٠٦م إحدى المدارس اليهودية بأموالٍ لقاء المباشرة بتدريسها للغة الإنكليزيّة[٢].

الاحتلال البريطاني للعراق وتشكيل الإدارة العسكريّة

عند اندلاع الحرب العالميّة الأولى في آب من عام ١٩١٤م وانضمام الدولة العثمانيّة إلى جانب ألمانيا، وانضمامها إلى كتلة الوسط في الخامس من تشرين الثاني

١. قزانجي، فؤاد، العراق في الوثائق البريطانيّة، ص٤.

٢. العطية، غسّان، نشأة الدولة (العراق)، ص١٠٥-١٠٦.

عام ١٩١٤م، نزلت القوات البريطانيّة مدينة الفاو في السادس من تشرين الثاني عام ١٩١٤م، ومن ثمَّ خاضت غِمار حربٍ ضدَّ القوات العثمانيّة المتواجدة في العراق، واستمرت الحرب على العراق خلال المدة (١٩١٤-١٩١٨م)[١].

وحينما أكملت الجيوش البريطانيّة احتلالها للعراق انتهت مهمة المراكز التجاريّة، ودبلوماسيّة تعزيز النفوذ إلى السيطرة البريطانيّة المباشرة، واتّباع أساليب تثبيت الوجود البريطاني القائم على أساس تكريس سياسة الاستيلاء والسيطرة، وإقامة نظام احتلال مطلق وهو ما عُرف بالإدارة العسكريّة البريطانيّة للعراق (١٩١٤-١٩٢٠م)، وبدأت الإدارة البريطانيّة في العراق ببناء تنظيماتها على شكلِ مؤسَّساتٍ يُديرها القادة العسكريّون، وكانت سياساتهم قائمة على فرض القوانين والأنظمة الهنديّة التي أثارت امتعاض السكَّان منها[٢]، وعلى ما يبدو أنَّ الإدارة العسكريّة البريطانيّة وجدت ضالَّتها في الأقليّات من اليهود والمسيحيين لشغل الوظائف الحكوميّة.

ومع الاعتراضات على نظام الإدارة العسكريّة البريطانيّة بيَّنت بريطانيا عن عزمها البقاء في العراق، حتَّى لو شكَّلت حكومة تمثّل الشعب العراقي، فيُشير أحد الضبّاط البريطانيين في العراق برترام توماس[٣] (Bertram Tomas) عن الاستقلال بقوله: «كيف نعطي الاستقلال الناجز والنهائي لشعب لا يعي

١. للمزيد، يُنظر: حميدي، جعفر عباس، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤-١٩٦٨م)، ص١٦-٢١.

٢. ياسين طه ظاهر، دار الاعتماد البريطانيّة وتكوين الحكم الوطني في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م)، ص٢٨-٢٩.

٣. برترام توماس (١٨٩٣-١٩٥٠): موظَّف مدني ورحالة إنكليزي، خدم في عدَّة وظائف حكومية في العراق خلال المدة (١٩١٦-١٩١٨م)، وفي الأردن (١٩٢٢-١٩٢٤م)، شَغَل بعدها منصب وزير المالية لسلطان مسقط وعُمان من (١٩٢٥-١٩٣٢م). للمزيد، يُنظر: مذكرات برترام توماس، ترجمة: كامل سلمان الجبوري وعبد الهادي فنجان، (بيروت، مؤسَّسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٢م).

معنى السياسة، وفي كثيرٍ من الأماكن لا تجد ذكرًا أو معنى لكلمة حكومة على الإطلاق، كيف تُقيم حكومات وإدارات وطنية تقودهم إلى التخلّص من التخلّف، وتمكينهم من حق الاختيار في بلدٍ غالبية رجاله من الجهلاء»[١].

وثمَّة مجموعة من الافتراضات حول الحكم كانت أكثر تعقيدًا من المفهوم الصريح للحكم الاستعماري المباشر، وبات على البريطانيين إقامة دولة تستمد فيها الحكومة من ساكني البلاد، ومع ذلك سيحتفظ البريطانيون بما يكفي من السلطة السياسية لضبط السياسات والقرارات غير المقبولة التي تتخذها الحكومة الوطنيّة، وتمثل الأمر اللازم بإفساد علاقاتها مع الدولة العراقيّة[٢].

وهذا ما دفع بريطانيا لتوظِّف من بقائها بعد فرض الانتداب البريطاني على العراق بشكلٍ رسمي، بموجب صكّ الانتداب الصادر من عصبة الأمم في ٢٥/ نيسان/ ١٩٢٠م، التي أبرمت كنتيجة لتصفية الدولة العثمانيّة، وإدخال مبدأ (حماية الأقليّات) في صكوك الانتداب لتبرير وجودها الدائم والعمل على التفتيت القومي[٣].

بل تحوّلت مسألة حماية حقوق الأقليّات الدينيّة والعِرقيّة إلى عقبةٍ في تشكيل المملكة العراقيّة في عام ١٩٢١م، عندما أُجري استفتاء حول ترشيح فيصل بن الحسين (١٨٨١-١٩٣٣م) ملكًا على العراق، فلقد طالب أصحاب الديانات والأقليّات بإضافة بند في التصويت ينصّ على حماية حقوق الأقليّات السياسيّة والثقافيّة[٤].

---

١. برترام توماس، مخاطر ورحلات في الجزيرة العربية، ص٧٦.

٢. عديد دويشا، عراق الحقبة الملكية، ص٢٩.

٣. شامل عبد القادر ومحمد جبير، يهود العراق المقدمات التاريخيّة والخطاب الثقافي، ص٢٦.

٤. عديد دويشا، عراق الحقبة الملكية، ص٩٥.

اتفاقية سايكس - بيكو (١٩١٦م) ومشروع التقسيم

ركَّزت بريطانيا نشاطها في العراق بعد تزايد النفوذ الألماني، ومحاولتهِ مد سكَّة حديد بغداد - برلين التي أثارت جدلًا واسعًا في أروقةِ الدول الأوروبية المنافسة لألمانيا، فخشيت بريطانيا أنْ تتزعزع سيادتها على البحار، وأدركت أنَّه لم يبقَ بعد هذا السبيل إلى التفاهم مع ألمانيا، فتقدمت إلى فرنسا تتقرب إليها حتَّى عقدت معها اتفاقية عام ١٩٠٤م، ثمَّ توسَّطت فرنسا بين بريطانيا وروسيا القيصرية فتمَّ الاتفاق بينهما على تقسيم مناطق النفوذ في عام ١٩٠٧م[١].

وبعد قيام الحرب العالمية الأولى عام ١٩١٤م ومحاولات الشريف حسين بن علي شريف مكَّة البحث عن مشروع الدولة العربية الكبرى، الذي وعِدَ بهِ من قبل البريطانيين في حال إعلانهِ الثورة على الدولة العثمانية لتتحفظ بريطانيا على الحدود التي حددها الشريف حسين بن علي؛ ولذا وجدت بريطانيا من الضروري التوصل مع حليفتها فرنسا إلى تسويةٍ حول تقسيم المشرق العربي، فطلبت بريطانيا أنْ تُحدد لها مندوبًا لوضع اتفاقية التقسيم، فعيَّنت فرنسا مستشار سفارتها الأول بلندن فرانسوا جورج بيكو (Francois Georges-Picot) (١٨٧٨-١٩٥١م)، لتُعين بريطانيا من جانبها مارك سايكس (Mark Sykes) (١٨٧٩-١٩١٩م)، لتبدأ مفاوضات التقسيم السرية بينهما[٢].

وفي حقيقة الأمر إنَّ اتفاقية سايكس ـ بيكو لم تكن في حقيقتها إلّا ردًّا على تحركات الشريف حسين بن علي والقادة القوميين الذين طالبوا بالوحدة العربيّة

---

١. عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، ص١٣٠.

٢. هـ. أ. ل. فِشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠م)، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، (القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٨م)، ص٥٧٣.

القوميّة، والذين كانوا يأملون بأنَّ الطريق بات مفتوحًا أمام تنفيذ المشروع القومي العربي، الذي كان محور نشاطهم وتفاهمهم مع بريطانيا، والتي أثبتت التطورات اللاحقة أنَّ هذا التفاؤل لم يكن في محلِّهِ[١]، مع أنَّ بريطانيا لم تكن عازمةً على تقسيم ممتلكات الدولة العثمانية، وكان لها موقف معروف منذ أنْ برزت روسيا كقوةٍ كبرى مناوئة لجارتها الدولة العثمانيّة ومزاحمةً لبريطانيا في مناطق نفوذها، وكان رأي بريطانيا المحافظة على سلامة الدولة العثمانية، ومنع روسيا من الوصول إلى البحر المتوسط The Mediterranean Sea[٢].

ولكن الموقف تغير بالنسبة لبريطانيا بسبب تدخّل الدول الأوربيّة في شؤون الدولة العثمانيّة بطرقٍ وأساليب مختلفة، وذلك استنادًا إلى الامتيازات الممنوحة من قبل الدولة العثمانيّة للأجانب في تواريخ مختلفة؛ لذا أصبحت الدول الأوربيّة تعد تلك الامتيازات بمنزلة حقوق مُكتسبة لها ولرعاياها، ودخول ألمانيا كحليف للدولة العثمانيّة هو ما أثار بريطانيا المحافظة على بقاء الدولة العثمانيّة فرأت بضرورة اقتسام أملاكها[٣].

ولم تَكَد الدولة العثمانيّة تدخل الحرب حتَّى بدأت المفاوضات السريّة بين دول الوفاق ترى النور لاقتسام أملاكها، فقد تمَّ الاتفاق بين بريطانيا وفرنسا وروسيا في آذار من عام ١٩١٥م على أنْ تكون القسطنطينية من نصيب روسيا، ووافقت هذه الدول في معاهدة لندن المُنعقدة في ٢٦/ نيسان/ ١٩١٥م والتي انضمت إليها إيطاليا على أنْ يُحفظ التوازن السياسي في البحر المتوسط بمنح إيطاليا عند اقتسام الدولة العثمانية حصَّة مُعادلة لحصَّة بريطانيا وفرنسا وروسيا،

١. رغيد الصلح، (حربا بريطانيا والعراق (١٩٤١-١٩٩١م)، ص٣٧.
٢. جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ١٠٥/٢.
٣. محمد إبراهيم محمد، مقاومة العرب للاضطهاد العثماني، ص١٠٥.

وأُعيد النظر في ٢٦/ نيسان/ ١٩١٦م بمعاهدة لندن وعُقدت على أساسها معاهدة (زازونوف ـ باليولوك السرية) بين فرنسا وروسيا لتعيين حصَّتهما من البلدان العثمانيّة، وفيها مُنحت روسيا ولايات طربزون وأرضروم وبتلسيس، ومُنحت فرنسا ما يُعادل حصَّة روسيا من البلدان المُحاذية لها من جهةِ الجنوب، على أنْ تُعيَّن الحدود بمفاوضة بريطانيا والاتفاق معها، وعلى إثر ذلك جرت المفاوضات وتمَّ الاتفاق بين الدولتين على اتفاقية سايكس - بيكو في آيار من عام ١٩١٦م، فعُيِّن لفرنسا بلاد الشام (سورية ولبنان) وولاية الموصل[١].

وفي ظلِّ الانتقادات الموجَّهة لاتفاقية سايكس ـ بيكو بكونها أجهضت مشروع الوحدة العربيّة الذي دعا إليه الشريف حسين بن علي، يتساءل الحاكم العسكري فيما بعد على العراق آرنولد ولسون (Arnold Wilson) (١٩١٨-١٩٢٠م): «إنَّ تحقيق آمالهم المزعومة بالوحدة بأنْ يتحالف وهابية نجد وعسير وسادة الكويت والعرب في سورية والعراق فما هو مصير تلك الأقليّات»[٢]، ولم تكتفِ بتقسيم مناطق نفوذ بل وجدت بريطانيا وفرنسا فيما بعد حجة قائمة وهي أنَّه يجب أنْ يضع العهد الجديد بعد الحرب على كواهل الدول الأوروبيّة التزامات لا نحو الأقليّات العنصريّة والدينيّة التي تعيش بين ظهرانيها فحسب، بل أيضًا التزامات نحو الجماعات الضعيفة المتأخّرة التي بسطت عليها الدول القويّة سيطرتها، وأنْ تقوم علاقاتها بتلك الجماعات على مبدأ الوصاية[٣].

---

١. للمزيد، يُنظر: جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ص١٠٥-١٠٦؛ عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، ص٢٢٩-٢٣٠.

٢. سير آرنولد تي ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ٣٢/٢.

٣. هـ. أ. ل. فِشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠م)، ص٥٧٣.

الإدارة العسكريّة البريطانيّة والكُرد

كانت بريطانيا قد بحثت عن مناطق نفوذ لها في العراق وبمختلف الطُّرق، وكانت المناطق الكرديّة أحد تلك المنافذ لتحقيق أهدافها منذ نهاية القرن التاسع عشر وصولًا إلى القرن العشرين، وهذا يعود إلى العلاقة بين الكُرد والدولة العثمانيّة التي مرّت في حالاتِ مدٍّ وجزر، وسياسة المركزيّة التي اتبعتها الدولة العثمانيّة، وأمَّا العلاقات بين سلطات الاحتلال البريطاني وبين الكُرد فقد اتَّسمت بالتذبذب حسب أهداف بريطانيا الإستراتيجيّة، بما فيها خيارات الحرب مع الإشارة إلى أمر في غاية الأهميّة وهو أنَّ الموقع الجغرافي وانعدام وجود منفذ على البحر قد أسهم في تأخر وصولهم إليها[١].

تعود بدايات الاتصال بين بريطانيا وكُرد العراق إلى أعقاب الحرب الروسيّة - العثمانيّة (١٨٧٧-١٨٧٨م) إذ عيَّنت وزارة الخارجيّة البريطانيّة الميجر أ. ج. تروتر (Megger.A. J. Trotter) قنصلًا لعموم كردستان العثمانيّة، قام بإرسال التقارير إلى لندن والنظر إلى الكُرد في أحد تقاريرهِ ما نصه: «لا شكَّ أنَّ الكُرد في العديد من الأماكن يعانون من سوء الحكم أكثر من المسيحيين، واتصالهم بالقناصل الأوربيين ضعيفًا، وأنا لا أرى أيَّ داعٍ بأيِّ حالٍ من الأحوال يمنع خضوع الكُرد المستقرين إلى ذات القوانين والمؤسَّسات التي يخضع لها المسيحيون»[٢].

تطوّرت علاقات الإدارة العسكريّة البريطانيّة مع أكراد العراق[٣] في وقتٍ مبكرٍ

---

١. أوفرا بينغيو، كُرد العراق.. بناء دولة داخل دولة، ص٢٣.

٢. سعد بشير إسكندر، من التخطيط إلى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان (١٩١٥-١٩٢٣م)، ص٤٦.

٣. حنا بطاطو، العراق الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتَّى قيام الجمهورية، ٣١/١.

من قيام الحرب العالميّة الأولى، وذلك بإقامة مسحٍ شاملٍ أجرته الاستخبارات البريطانيّة عن أهمِّ العشائر الكرديّة في الوضع السياسي العام، ونجحت في كسبِ ودّ بعض زعماء القبائل الكردية المتنفذة ممّا عرَّض بعضهم للنفي من السلطات العثمانيّة بعدما نظر إليهم بعين الخشية بسبب ميولهم للجانب البريطاني[١].

وشدَّد الضبّاط البريطانيّون المنتشرون في كردستان والألوية المُحيطة مراقبة الأوضاع في كردستان، وأرسلوا التقارير المفصلة للأحداث والمعلومات، بيَّنت الواقع المرير في المنطقة[٢].

ولا شكَّ في أنَّ اكتشاف النفط قد عزَّز من صلات بريطانيا بالشيوخ الكُرد، ولاسيَّما خلال السنوات الأولى من القرن العشرين، وقد نظرت إليه بريطانيا بأنَّه كنز لا يمكن تجاهله، وعلى هذا النحو عزَّزت الإدارة العسكريّة من رجالات استخباراتها في المنطقة ومنهم الميجر سون[٣] (Megger. Soan) الذي عُدَّ خبيرًا في الشؤون الكرديّة[٤].

وعشيَّة قيام الحرب العالميّة الأولى عام ١٩١٤م قدَّمت شخصيّات كرديّة تعاونها مع دول الوفاق الودي، إذ أجرى بعضٌ منهم اتصالاتٍ مع روسيا حليفة بريطانيا، وأجرى محمد شريف باشا خندان أحد الشخصيّات السياسيّة

---

١. عبد الرحمن صالح إدريس، سياسة بريطانيا تجاه كُرد العراق، أطروحة دكتوراه، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد)، ص٢٩-٣١.

٢. المرجع نفسه، ص٣٥-٣٦.

٣. ضابط بريطاني، تجول في كردستان العراق قبل الحرب العالمية الأولى، متنكرًا بزي رجل فارسي تحت اسم (ميرزا غلام حسين شيرازي)، عُين ضابطًا سياسيًا لمندلي عام ١٩١٧م، ثمَّ للسليمانية ١٩١٩م، توفِّي عام ١٩٢٣م. للمزيد، يُنظر: عبد الرحمن صالح إدريس، سياسة بريطانيا تجاه كُرد العراق، ص٣٢.

٤. سعد بشير اسكندر، من التخطيط إلى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان (١٩١٥-١٩٢٣م)، ص٤٩.

الكرديّة وشيخ عشيرة (بلباس) في السليمانيّة اتصالاتٍ مع بريطانيا في كانون الأول ١٩١٤م، عارضًا مساعدته للحملة العسكريّة البريطانيّة مقابل حصوله على ضماناتٍ حول استقلال المناطق الكردية، إلاَّ أنَّ بريطانيا شكَّكت في إمكانيتها بالاستقرار في مناطق شمالي العراق، ولكن بعد احتلال بغداد في ١٧/ آذار/ ١٩١٧م تغيرت موازين القوى لصالح البريطانيين، فتطلَّع الكُرد نحو بريطانيا بعد إنكارهم للسياسة التي اتبعتها القوات الروسيّة في المناطق الكرديّة، ومن ثمَّ انسحابها بعد قيام ثورة أكتوبر ١٩١٧م، وأصبحت الفرصة كما يبدو مؤاتية لهم لإحياء فكرة الحكم الذاتي، بعد تصريح القائد البريطاني ستانلي مود (Stanley Maude) (١٨٦٤-١٩١٧م) عند دخوله بغداد وإبداء تعاطفه مع العرب في الحصول على الاستقلال، بعد أنْ تغيرت سياسة بريطانيا التي أخذت تهتم بكُرد العراق، وتسعى إلى كسب المزيد من الزعماء الكُرد المحليين إلى جانبها[١].

وإنَّ تعزيز صلاتها وبناء جسور علاقاتها مع الأقليّات في العراق بحجَّة حمايتهم ما هي إلّا ورقة ضغط تستخدمها عندما ترى أنَّ مصالحها في خطر، وأنَّ الأقليّات أنفسهم يربطون بقائهم ببقاء بريطانيا في العراق، وقد زرعت الإدارة البريطانيّة قواتها في العراق، وهذا ما أكَّده المفوض السامي البريطاني هنري دوبس (Henry Dobbs) (١٨٧١-١٩٣٤م) قائلًا: «لو انسحبت القوات البريطانيّة من العراق أعتقد أنَّ الحكومة العراقية كانت إمَّا تلاشت كليًا خلال أشهر قليلة، أو بقيت ملتصقةً بشكلٍ بائس بشريط من الأرض على امتداد دجلة بين سامراء والكوت

١. عبد الرحمن صالح إدريس، سياسة بريطانيا تجاه كُرد العراق، ص٦٥-٦٦.

فقط، بينما انشقت بقية البلاد»[١]، واستقبل بعض الزعماء العشائريين ومنهم زعماء كردستان بالترحاب[٢]، وقد يكون ذلك بسبب الإغراء وشراء الضمائر.

لقد تفهمت الإدارة العسكريّة البريطانيّة من جانبها رغبة الكُرد في الاستقلال السياسي، وذلك عندما قرروا تعيين الشيخ محمود الحفيد[٣] حاكمًا للسليمانية، ردّ الشيخ الحفيد الذي ذهب أكثر من طموحه بإعلان نفسه ملكًا على كردستان، وهذا الأمر لم يُرضهم فشرع بالثورة ضدهم، الأمر الذي ولَّد ردود فعل معاكسة لدى بريطانيا فناصبوه العداء وعملوا على إخماد ثورتهِ[٤].

عزز (نوئيل) الضابط السياسي البريطاني في السليمانية الذي جرى تعيينه في تشرين الثاني ١٩١٨م، والذي بدأ بتوطيد نفوذ دولتهِ حتَّى بعد تعيين محمود الحفيد حكمدار لكردستان لم تكن في حقيقتها كما ذكر في أحد تقاريره بأنَّه: «أُعير لنشر النفوذ البريطاني بين العشائر الكرديّة، وفرض النظام والشرعيّة، ومما لا شكَّ فيه أنَّ البريطانيين حقّقوا بعض النجاحات في بادئ الأمر، وقد انتشر شعار كردستان للكُرد والذي قصد بهِ أنْ يكون تحت الحماية البريطانيّة»[٥]، فلم تدع خطوات الإدارة العسكريّة البريطانيّة في العراق بعد هدنة مودورس[٦] حتَّى

---

١. حنا بطاطو، العراق الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتَّى قيام الجمهورية ٤٣/١.

٢. سير آرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ص١٦.

٣. البرزنجي، الشيخ محمود الحفيد (١٨٨٢-١٩٥٦م): من مواليد السليمانية، ينتمي إلى أسرةٍ دينيّةٍ صوفية، وبسبب مكانتهِ الدينيّة إلتف حوله الكُرد، شغل الحكومتين البريطانيّة والعراقية بحركاتٍ مُسلَّحة خلال المدة (١٩١٨-١٩١٩م)، أعلن نفسه ملكًا على كردستان سنة ١٩٢٢م لتُجرد ضده حملاتٍ عسكرية أنهت تحركاتهِ المُسلَّحة. توفِّي في بغداد عام ١٩٥٦م. للمزيد، يُنظر: عبد الرحمن صالح إدريس، سياسة بريطانيا تجاه كُرد العراق، ص٥٣.

٤. دويشا، عديد، عراق الحقبة الملكية، ص٥٠.

٥. م. س. لازاريف، المسألة الكردية (١٩١٧-١٩٢٣م)، ص٦٣.

٦. هي: هدنة وقِّعت في ٣٠/ تشرين الأول/ ١٩١٨م بين بريطانيا والدولة العثمانية، والتي أنهت القتال في

كشفت بريطانيا عن سياستها الحقيقة في العراق وتجاه الكُرد، عندما بدأت تعمل على إعادة القوانين والنظام إلى نصابهما، وبالدرجة الأساس للمناطق الكرديّة التي بدأت على ما يبدو تُشكِّل خطرًا على مصالحها.

وبعد أنْ فرضت بريطانيا سيطرتها على العراق عقب هدنة مودورس في ٣٠/ تشرين الأول/ ١٩١٨م لتعطي الكُرد أبعادًا دوليّةً من خلال إعطائهم حقوقٍ دوليّةٍ بموجب المادتين (٦٢-٦٤) من معاهدة سيفر المنعقدة في ١٠/ آب/ ١٩٢٠م، بأنْ يوضع مشروع للاستقلال المركزي للمناطق الكرديّة في شرقي الفرات وجنوب غربي أرمينيا، وشمالي الحدود التركية المُتاخمة لسوريا والعراق، وذلك في خلال ستة أشهر من تاريخ دخول هذهِ المعاهدة حيِّز التنفيذ[١]، وفي ظرف سنةٍ واحدةٍ من تاريخ هذه المعاهدة فاتح الكُرد مجلس عصبة الأمم وأعربوا عن رغبتهم في الانفصال عن تركيا، وأقر المجلس رغبتهم في ذلك[٢].

لقد تفهَّم البريطانيون الأهميّة الاقتصادية للمناطق الكُردية ودورها في

منطقة الشرق الأوسط، واستسلام القوات العثمانية في الولايات العربية ومنها العراق. للمزيد، يُنظر: حميدي، جعفر عباس، تاريخ العراق المعاصر، ص٢١.

١. أوفرا بينغيو، كُرد العراق بناء دولة داخل دولة، ص٢٤.

٢. بعد تتويج فيصل الأول ملكًا على العراق في ٢٣/ آب/ ١٩٢١م غيرت بريطانيا من سياستها تجاه انفصال الكُرد لتضمها إلى المملكة العراقية، وبعد تقرير اللجنة الأُممية التي حسمت قضية بقاء الموصل جزءًا من الدولة العراقية، وأوصت اللجنة ببقاء المناطق الكردية ضمن المملكة العراقية، بعد أنْ ضمنت لهم حقوقهم القومية في الدستور العراقي، وهذا الموقف الذي عزز من موقع الكُرد في واقعةٍ يعود إلى أنَّ بريطانيا أصبحت سيدة الوضع في العراق، وبدأت تشدد من ضغطها على القيادة الكردية للعمل ضمن الدولة العراقية، ولكنها من جانبٍ آخر أسهمت في إرغام الكُرد على خدمةِ مصالحها العسكريّة والسياسية في المنطقة، وتبيَّن أنَّها آثرت في المرحلة الأولى في اتخاذ إجراءاتٍ ذات طابع سياسي مع استغلال مشاعر الكُرد القومية في الاستقلال. للمزيد، يُنظر: الحسني، عبد الرزاق، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ١\٢٩٦-٣٠٠؛ م. س. لازاريف، المسألة الكردية (١٩١٧-١٩٢٣م)، ص٥٧.

استقرارها، وينظرون لهم بوصفهم قوةً انفصاليّةً غير راغبةٍ بالمشاركة في بناء مجتمعٍ عراقيّ موحَّد[١]، وهو ما يبدو ما كان يطمح إليه البريطانيّون لتستخدم هذهِ الورقة عند الضرورة.

وحقيقة الأمر أنَّ بريطانيا أولت اهتمامها بالمناطق الكرديّة بهدف استثمار النفط، ومن ثمَّ تحويلها قاعدةً للتوسّع القادم في الجبهات الشماليّة والغربيّة والشرقيّة، والعمل على مواجهة الحركة الكرديّة القوميّة الناشئة فيها بالحركة العربيّة التي اشتدّ عودها أيضًا في العراق، ومن ثمَّ توطيد السيطرة البريطانيّة في البلاد كلها، وقد تمَّ تنفيذ جميع هذهِ المخطَّطات في مراحل متفاوتة[٢].

الإدارة العسكريّة البريطانيّة ويهود العراق

أبدت الطائفة اليهوديّة من جانبها ترحيبًا بالاحتلال البريطاني للعراق، كون البريطانيين في نظرهم سيُنقذونهم من سوء مُعاملة العثمانيين لهم خلال فترات حكمهم للعراق[٣].

ومع دخول البريطانيين البصرة أواخر شهر تشرين الثاني من عام ١٩١٤م، وجدوا اليهود فيها «على استعداد لقبول فرص التعاون معهم، لا سيَّما في الجوانب الاقتصادية التي عُرفوا فيها بمجال تفوقهم، لاسيَّما بغداد والموصل والبصرة»[٤].

ولم يقتصر الأمر على ذلك بل كانت لهم علاقاتٌ مع التجار العراقيين اليهود

١. عديد دويشا، عراق الحقبة الملكية، ص٥٢.

٢. م. س. لازاريف، المسألة الكردية (١٩١٧-١٩٢٣م، ص٦٤.

٣. إيستر مائير غليتشتاين، رحيل يهود العراق (١٩٤٨-١٩٥١م)، ص١٦.

٤. أحمد برهان الدين باش أعيان، النشاط الصهيوني في العراق (١٩٤١-١٩٥٢م) أوضاع اليهود العراقيين، بحث غير منشور، ٢٠١٣م. (نسخة منه لدى الباحث).

المُهيمنين على التجارةِ في البلد[١]، وقد بدأ النشاط اليهودي هو الآخر على أشدّه بعد تزايد البعثات التبشيريّة الأوروبيّة، ففي تقرير بريطاني أوضح أنَّه قد وُزِّع بين اليهود في بغداد منشور تحريض طُبع باللغة العبريّة، وطبعه مُبشِّر يهودي أميركي يُدعى ويليام بلاكتون (William Blackton)، وقد اتخذ المبشرون الاحتياط لمغادرة بغداد قبل أنْ يوزع المنشور، وقد تضمن المنشور بيان الطريقة التي تعامل بها اليهود في العراق، وما دام اليهود يُعاملون بلا مودة فعليهم ألَّا يُظهروا منها شيئًا، وأضاف أنَّ الحكومة العثمانية فاسدة، وأنَّ السلطة المركزية العثمانية فاسدة، وقد جاز زمن اليهود للكفاح[٢].

ويبدو أنَّ الآراء المتطرفة لبعض يهود العراق واستغلالهم الأزمة الاقتصاديّة خلال سنوات الحرب العالميّة الأولى دفعت الوالي العثماني فائق بك، ومدير شرطة بغداد سعد الدين الخنَّاق قبل أسبوع واحد من سقوط بغداد عام ١٩١٧م بالقبض ليلًا على عددٍ من الصيارفة، بحجَّة أنَّهم سببوا هبوط سعر الأوراق الماليّة التركية إثر تلاعبهم بسعرها، وامتناعهم عن تبديل الليرة الورقية بالليرة الذهبية، فنكَّل بهم تنكيلًا شنيعًا، وجُدعت أنوفهم، وقُطعت آذانهم، وسُمِلَت عيونهم، ثمَّ وضعوا في أكياس وأُلقيت جثثهم في نهر دجلة[٣].

وقد خضع التجار اليهود والصرّافون لرقابةٍ شديدة، لِمَا كانوا يُتهمون به من تخزين البضائع، ومن مُضاربة الأسعار، وليس هذا فحسب بل حاول بعضهم تحاشي الخدمة العسكريّة، كما حاول بعض المُجنَّدين الهرب من الجيش، وقد شُنق

١. العطية، غسان، نشأة الدولة (العراق)، ص٦٣.

٢. قزانجي، فؤاد، العراق في الوثائق البريطانيّة، ص٩٣.

٣. الربيعي، نبيل عبد الأمير، اليهود في العراق منذ السبي الآشوري والبابلي وإلى تهجيرهم القسري في منتصف القرن العشرين، ص٢٤.

علنًا من قُبض عليه منهم بتهمة الفرار، كما شُنق آخرون بتهمة التجسّس، فليس من المُستغرب أن تُرحِّب الطائفة اليهوديّة بدخول القوات البريطانيّة ترحيبًا حارًا، وقد أصبحت هذهِ الطائفة السند الأقوى للإدارة البريطانيّة[١].

اتضح أنَّ اليهود كانوا أكثر ارتياحًا بالوجود البريطاني فقد كان عددهم في بغداد يومذاك خمسين ألفًا، وخرج معظمهم هاتفين للبريطانيين[٢]، وهذا الترحيب بدأ مع نزول القوات البريطانيّة للبصرة لم تُسجل الطائفة اليهودية موقفًا جديدًا بترحيبها بالمُحتلين البريطانيين الجُدد الذين وصلت قواتهم إلى مدينة الفاو في ٦/ تشرين الثاني/ ١٩١٤م، ومع دخول القوات البريطانيّة بغداد في ١١/ آذار/ ١٩١٧م عدَّ اليهود هذا اليوم وهو يوم دخول القوات البريطانيّة بغداد بقيادة الجنرال ستانلي مود يومًا (معجزة)، احتفلوا بذكراه عدَّة سنين متوالية كونه يومٌ (حَسَن) بالنسبةِ إليهم، إلى حدٍّ أنَّهم لم يسجدوا فيه على وجوههم في صلاة الصبح، وأطلقوا أيضًا على هذا اليوم اسم (يوم الأعجوبة)، مدَّعين أنَّهم تنفسوا فيه الصُّعداء باحتلال الإنكليز لبغداد، ووصفوهم بالمنقذين فاستقبلوهم بالتهليل والترحيب[٣].

وعلى هذا النحو شبَّه أحد الكُتَّاب البريطانيين دخول ستانلي مود إلى بغداد بدخول كورش الأخميني إلى بابل، عندما أعاد لهم نفائسهم التي سُلبت منهم أيام البابليين، فقد شعر اليهود بأنَّ الاحتلال البريطاني كان لهم كالاحتلال الفارسي

١. العطية، غسان، نشأة الدولة (العراق)، ص١٣١.

٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٣٩٧/٤.

٣. للمزيد، يُنظر: صالح حسن عبد الله، تهجير يهود العراق (١٩٤١-١٩٥٢م)، رسالة ماجستير، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٣م، ص٢٨؛ العبدلي، نور محمد، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق (١٨٦٠-١٩٣٢م)، ص٧٣.

الذي أنقذ أسلافهم من الأسر البابلي، ومن الطرائف التي أُشيعت بين اليهود المقولة الشهيرة: «ايش ما يقول لك الصاحب قُل له يس»[١].

ولم يكتفِ اليهود بالتعبير عن فرحهم بدخول البريطانيين بل أقامت مدرسة الإليانس اليهودية[٢] في ١٦/ تشرين الثاني/ ١٩١٧م حفلةً على شرف القوات البريطانيّة، حضرها قائد القوات البريطانيّة ستانلي مود، وتَذكر المِس غيروترود بيل (Miss Gertrude Bell) (١٨٦٨-١٩٢٦م) التي رافقت (مود)، عن أحوال اليهود، قائلةً: «إنني عازمة على الانصراف إلى العناية بالطائفة اليهودية، والوقوف على الكثير من التفاصيل المُتعلِّقة بها وبنشاطها العام، مما لا شكَّ فيه أنَّ هذه الطائفة سيكون لها في يومٍ ما شأنٌ كبير[٣]».

وبالرغم من ذلك فإنَّ اليهود استطاعوا من خلال تشعُّب نشاطاتهم التجارية وانتشارهم في المدن العراقيّة تمكّنوا من ترسيخ قوتهم الاقتصاديّة بالتدريج، والسيطرة على أغلب الحلقات التجاريّة ليستفيدوا من وقوع الحرب العالميّة الأولى بالتقارب مع الإدارة العسكريّة البريطانيّة في العراق[٤].

وفي أعقاب انتهاء العمليّات العسكريّة تهافت اليهود بدورهم على التوظّف في الدوائر الرسميّة، وملأ شبابهم بوجهٍ خاصٍّ دوائر الماليّة والمحاسبات والكمارك والمكوس والبريد والبرق والسكك الحديديّة وميناء البصرة، ولم تخلُ

١. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث ٣٩٧/٤.

٢. مدارس الإليانس اليهودية: هي المدارس التي أنشأها الاتحاد الإسرائيلي العالمي نهاية القرن التاسع عشر في العديد من الدول، وكان لها فروع في البلدان العربية ومنها العراق، فأسَّست أول مدرسة للإليانس في العراق سنة ١٨٦٤م. للمزيد، يُنظر: الزبيدي، نوال كشيش محمد، موجز تاريخ اليهود في العراق، ص٨٦.

٣. إليزابيث بيرغوين، جيرترود بيل من أوراقها الشخصية (١٩١٤-١٩٢٦م)، ص١٢٢.

٤. كشيش، نوال، موجز تاريخ اليهود في العراق، ص٢٠.

منهم دوائر وزارة الداخليّة والعدليّة والجيش والشرطة، وشغلوا وظائف شركة النفط وسائر المؤسَّسات البريطانيّة والوطنية[١].

ويبدو أنَّ سبب تهافت اليهود على الوظائف يعود إلى سياسة بريطانيا، وتقربها إلى الأقليّات ومنها اليهودية، فاستخدموهم ووثَّقوا بهم شأنهم في التعامل مع الأقليّات في كُلِّ مكان، ولأنَّهم كانوا أكثر إخلاصًا لهم، فتحوا لهم أبواب المؤسَّسات الحكوميّة، كما فتحوا أبواب المدارس، وكانت مكاتب الحكومة غاصَّةً بهم، حتَّى شغل بعضهم مناصب رفيعة وصلوا إليها في سنوات الاحتلال[٢].

درست الإدارة العسكريّة البريطانيّة من جانبها أحوال الطوائف الأخرى ومنها اليهودية بحجَّة سوء أوضاعها في العراق، ففي تقريرٍ سريّ للحاكم العسكري البريطاني في العراق بيَّن الأوضاع المتردّية للمدارس اليهوديّة في العراق، موضحًا أنَّ سبب عدم التحاقهم بالمدارس الأخرى واقتصارهم على مدارس الطائفة المُكتظة بالطلبة: «أنَّهم أُرسلوا إلى المدرسة لا ليتعلَّموا، بل لمجرد أن يبتعدوا عن الأذى من الطوائف الأخرى»، وطالب التقرير بضرورة تزويد بعض المدارس اليهوديّة بالمال[٣].

وبهدف تنظيم الأوضاع في العراق عزمت بريطانيا على تشكيل حكومةٍ محليّةٍ في العراق بعد أحداث ثورة ١٩٢٠م[٤]، وناقش الحاكم العسكري أوضاع الطائفة

---

١. مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، ص٤٢.

٢. السوداني، صادق حسن، النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤-١٩٥٢م)، ص١٥.

٣. تقارير إدارية لسنة ١٩١٨م عن بعض الأقسام المدنية في مناطق العراق المحتلة. للمزيد، يُنظر: العراق في سجلات الوثائق البريطانيّة (١٩١٤-١٩٦٦م)، المحرر: آلف دي. ل. رش، محرر البحوث: جين بريشود، م٢\١٣٤.

٤. تُشير الباحثة في تاريخ يهود العراق أنَّه عقب ثورة العشرين اعتمدت الإدارة البريطانيّة على الأقليّات للحصول على دعم في ترسيخ كيانهم. للمزيد، انظر: إيستر مائير، رحيل يهود العراق (١٩٤٨-

اليهودية في العراق في ظلِّ تشكيل أيِّ كيانٍ سياسيّ جديدٍ مما أثار اعتراض اليهود، ولتخوفهم من احتمال ظهور كيانٍ سياسيّ متعصّبٍ ضدّهم، يُشير تقرير بريطاني أنَّهم أرسلوا التماسًا يطلبون فيه أن يُسمح لهم أن يكونوا رعايا بريطانيين إذا ما أُقيمت حكومة عربية في العراق؛ ليشذوا بموقفهم هذا من جديد عن الشعب العراقي، إلَّا أنَّ المندوب السامي البريطاني في العراق السير برسي كوكس هدَّأ من روعهم، بتقديمهِ الضمانات لحمايتهم من أيِّ شكلٍ من أشكال الاستبداد، بل وأشرك ساسون حسقيل (١٨٦٠-١٩٣٢م) كوزير للمالية في أول حكومةٍ عراقية شكَّلها عبد الرحمن النقيب (١٨٤٥-١٩٢٧م) في الخامس والعشرين من تشرين الأول ١٩٢٠م[١]، ليتعزز موقفهم في ظلِّ المملكة العراقيّة التي ترأسها الملك فيصل بن الحسين في الحادي والعشرين من آب ١٩٢١م، والذي بدورهِ أكَّد على المُساواة في ظلِّ الهويّة العراقيّة.

الإدارة البريطانيّة العسكريّة والطائفة المسيحيّة في العراق

إنَّ مسألة الأقليّات لا تُعدّ مشكلةً في حقيقة الأمر، فهذهِ الأقليّات ومنها المسيحيّة التي كان يُقدَّر عددها عند دخول القوات البريطانيّة بـ(٨٠٠٠٠) حسب إحصاء نيسان ١٩٢٠م، وينفرد المسيحيّون من بين الأقليّات الدينيّة بالاحتفاظ بمدارسهم الخاصة، فهم إجمالًا أفضل تعليمًا من العربِ والكُرد[٢]، ففي ظلِّ هذا التنوّع القومي والديني لولايات العراق الثلاث لم يكن هدف بريطانيا فقط البحث عن الطرق التجارية وإقامة مراكز تجاريّة فحسب، بل

١٩٥١م)، ص١٦.

١. العراق في سجلات الوثائق البريطانيّة، المحرر: آلف دي. ل. رش، محرر البحوث: جين بريشود، م٢، ص٢٧٤؛ صالح حسن، تهجير يهود العراق (١٩٤١-١٩٥٢م)، ص٣٠-٣١.

٢. اللورد لويد دولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال (١٩١٤-١٩٣٢م)، ص٢٠٩.

بدأت تُوظِّف قضايا جوهرية لتتدخل بشكلٍ ممنهج في شؤون الدولة العثمانيّة، لتجد لها منفذًا آخر من دعمها للأقليات القوميّة والدينيّة، وهم أصحاب الديانة المسيحيّة الذين يُشكِّلون جزءًا من المجتمع العراقي، الذي سَعَت بريطانيا في إيجاد قواعد لها بداخلهِ لتتمحور من خلالها إلى الدولة العثمانية بحجَّة حماية الأقليّات المُضطهدة.

عملت بريطانيا من جانبها أنْ تجد لها موطئ قدم بين الأقليّات الدينيّة ومنهم المسيحيّون، لاسيَّما من خلال البعثات التبشيريّة، ففي تقرير للموظَّفين البريطانيين بعد أنْ قررت الجمعيّة الإرساليّة لكنيسة إنكلترا الطبية في الموصل أنْ تُنهي أعمالها بسبب الضائقة الماليّة، كتب لويد جورج (Lloyd George) عضو مجلس العموم البريطاني في مذكرةٍ بتاريخ ٣/ أيلول/ ١٩٠٧م: «يجب أنْ نُدرك بوضوح من وجهةِ النظر السياسية أنَّ وجود الإرسالية وعملها لهما أهميّة عظيمة وبعيدة المدى، ومن المُتعيَّن على المصالح البريطانيّة كذلك إمَّا أنْ تتطور سريعًا، أو أن تتدهور على مدى العَقد القادم من السنين، نظرًا للتطور الذي يُبشِّر بفتح هذهِ البلاد للاستثمار والمنافسة الأجنبيتين». وقد أمكن لهذهِ الإرسالية أنْ تستمر في الموصل[١].

ومع بوادر الحرب العالمية الأولى انضم المسيحيون الآشوريون من مناطق حكاري (المنطقة الواقعة بين سهل نينوى وبحيرة وان[٢]) إلى جانب بريطانيا

١. العطية، غسان، نشأة الدولة (العراق)، ص١٠٦.

٢. Lake Van (Van Gölü): أكبر بحيرة في تركيا، وتقع في منطقة شرق الأناضول، وتبلغ مساحتها الإجمالية حوالي (١٢،٥٠٠) كيلو متر مربع بعمق (١٧٤) متر في المتوسط. والبحيرة مالحة، كما يتواجد في البحيرة عدة جزر صغيرة، وتطل على البحيرة عدة مدن، منها مدينة (وان) ومدينة (خلاط)، وقد عُرفت البحيرة قديمًا باسم (بحيرة أرجيش). للمزيد، يُنظر الموقع الإلكتروني:

بهدف التخلّص من سيطرة الدولة العثمانيّة من جانب، والتخلص من مضايقات بعض العشائر الكرديّة ، فاضطروا إلى ترك مدنهم والدخول تحت حماية القوات البريطانيّة في العراق، حيث دخلت أول المجاميع من وان والقفقاس في شهر آب ١٩١٨م بلغ تعدادهم (٥٠) ألف، فقد استغلت بريطانيا من جانبها الوضع السيء للآشوريين، وقررت أنْ تؤلِّف قوات من هؤلاء تستخدمهم في الحملات التأديبية في المناطق المُحتلة، وليُعرفوا فيما بعد بقوات (الليفي)[١].

والمسيحيّون هم الآخرون أظهروا تقربهم من الإدارة البريطانيّة؛ لأنَّهم كانوا بالأمس قد ذاقوا الأمرين من بلايا التجنيد والنوط والمُصادرة وغيرها، ثمَّ وجدوا تلك البلايا تزول عنهم بين عشيةٍ وضحاها، وشعروا بإزاحة كابوس ثقيل كان جاثمًا على صدورهم[٢].

وقد تقلَّد البعض منهم وظائف إداريّة والعمل كمترجمين مع القوات البريطانيّة، أو في دوائر الدولة الأخرى، لكن الآثوريين الذين استقروا بعد الحرب العالميّة الأولى في العراق كان لهم نصيبٌ أوفر من الرعاية البريطانيّة، ومن الواضح أنَّ أسباب ذلك تعود إلى ما قدمه هؤلاء من مساعداتٍ للسلطات البريطانيّة في حالةِ حدوث اضطرابات عن طريق وجودهم في أفواج قوات الليفي[٣]، أي أصبحوا قوةً يمكن أنْ تقف بوجهِ أيِّ قوةٍ محلية تحاول تقويض

---

https://en.wikipedia.org/wiki/Lake-Van

١. وليم خمو وردا، الحماية الدولية للأقليات.. دراسة حالة الحماية الدولية للمسيحيين العراقيين، رسالة ماجستير، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣م، ص٢٢٢-٢٢٣.

٢. الوردي، علي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، ٣٩٦/٤.

٣. السلمان، أنعام مهدي علي، بريطانيا وتكوين الدولة في العراق، أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية (١٩٢٣-١٩٢٩م)، ص١٤٨.

مركز بريطانيا في العراق.

ويُشير باحثٌ معاصر بأنَّه «لم يكن إقدام البريطانيين للآثوريين حدثًا عاديًا، وإنَّما أرادوا بوساطتهم تنفيذ برامجهم في العراق، فجعلوهم يتصورون أنَّ قيام بريطانيا بإسكانهم في العراق هو مكافأة لهم مقابل مساندتهم إياهم في الحرب، وأفهموهم بأنَّهم لن يستخدموهم للدفاع عن العراق، بل وعدوهم بالعودة إلى أوطانهم، فكانوا يأملون من حلفائهم البريطانيين المساعدة بعد عودتهم إلى مواطنهم السابقة، إلى (تأسيس حكم ذاتي) تحت الحماية البريطانيّة»[١].

ويُشير إلى ذلك آرنولد ولسن القائد العسكري للإدارة البريطانيّة في العراق عن المسيحيين ومنهم الآثوريون، بقولهِ: «لقد جاء معهم مطارنتهم وقسسهم من النساطرة والكلدان والأرمن والكاثوليك والأورثوذوكس، وكان هؤلاء بالنسبة للإشراف الروحي في عهدةِ رأس القساوسة العسكريين»[٢].

وبدأت الإدارة البريطانيّة تجد لها في الأقليّات وسيلةً من وسائل التأثير على الواقع الاجتماعي في العراق، عندما بدأت تُثير القلاقل بين السكَّان المحليين بحجَّة حماية المسيحيين، كما حدث في واقعةِ الكويان في قضاء زاخو أحد أقضية لواء الموصل في كانون الأول من عام ١٩١٨م، عندما طرح أحد الرهبان واقع المسيحيين في القضاء، والتعصّب الديني ضدَّهم مع حاكم القضاء (بهسن) ليُثير في نفسهِ العصبية الدينيّة، وبدأ (بهسن) بإثارة قبائل الكويان فيما بينهم، والتي أدّت في النهاية لمقتلهِ وإثارة الفوضى في القضاء، لتُجرد القوات البريطانيّة بمعية الآثوريين في الخامس من آيار عام ١٩١٩م حملةً عسكرية لتحرق القرى،

١. الحيدري، رياض رشيد ناجي، الآثوريون في العراق (١٩١٨-١٩٣٦م)، ص٩٥.

٢. سير آرنولد تي. ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ١١٤/٢.

وإخضاع العشائر المتمردة ضدهم[١].

وفي محاولةٍ من قبل الإدارة العسكريّة البريطانيّة إشراك المسيحيين في عددٍ من الوظائف الحكومية، ذكر تقرير بريطاني مؤرخ في ٢٧/ نيسان/ ١٩٢٠م بصدد ذلك: «لا يمكن أنْ يذكر بين المسيحيين البارزين في بغداد أي شخص يستطيع الكلام أو الكتابة بلغةٍ أوروبية»[٢].

ولعلَّ ما يؤشر تقرب الإدارة البريطانيّة إلى مسيحيي العراق هو مشاركة وفد مؤلَّف من (٤٠) شخصية عراقية أغلبهم من اليهود والمسيحيين، المؤيدين للسياسة البريطانيّة الذين قابلوا آرنولد ويلسون لعرض مطاليبهم الوطنية[٣]، وأضاف التقرير البريطاني حول ذلك اللقاء «أنَّ أوضاع المسيحيين في ظلِّ تشكيل كيان سياسي في العراق قلق، وصرحوا أنَّ موقف المسلمين منهم أصبح قاسيًا»[٤].

وهذهِ الإشكالية التي خلقتها ظروف السياسة الاستعماريّة في المنطقة العربية والعراق على نحوٍ خاص موظِّفةً التنوع العِرقي والديني، لتصبح إشكاليةً مُستديمةً تواجه الحكومة العراقية، لا سيَّما بعد تشكيل الحكومة العراقية في ٢٣/ آب/ ١٩٢١م، وقد عبَّر الملك فيصل الأول عن شكواه من ذلك بمرارةٍ عندما أشار بمذكرتهِ الشهيرة عن العراق: «إنَّ البلاد العراقية من جُملةِ البلدان التي ينقصها أهم عنصر من عناصر الحياة الاجتماعية، ذلك هو الوحدة الفكرية المللية والدينيّة، فهي والحالة هذهِ مبعثرة القوى منقسمة على بعضها، يحتاج ساستها

١. الحسني، عبد الرزاق، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، ٤١/١-٤٢.
٢. العراق في سجلات الوثائق البريطانيّة، مرجع سابق، م٢، ص٢٤٠.
٣. طارق مجيد تقي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، ص٦٤.
٤. العراق في سجلات الوثائق البريطانيّة (١٩١٤-١٩٦٦م)، المحرر: آلف دي. ل. رش، محرر البحوث: جين بريشود، م٢، ص٢٧٥.

أنْ يكونوا حكماء مدبرين، وفي عين الوقت أقوياء مادةً ومعنىً، غير مجلوبين لحساسياتٍ أو أغراضٍ شخصية أو طائفية أو متطرفة، يداومون على سياسة العدل والموازنة والقوةِ معًا»[١].

الخاتمة

لم يكن اهتمام الإدارة البريطانيّة العسكريّة بالعراق فحسب، بل عَمِلَت على إيجاد سياسةٍ أخرى للتعامل مع القوميّات والأقليّات الدينيّة، ومنها استمالتها إلى جانبها، وتوظيفها في المناصب الحكومية إلى جانبها كي تكون ملتصقةً بها، كونها صاحبة الفضل في تبوئها تلك المناصب.

من جانبٍ آخر بروز ظاهرة القمع والإذلال المُتعمد في التعامل مع أبناء البلاد، من خلال مظاهر الاستبداد السياسي والقمع العسكري، محاولةً إثارة الفُرقة الاجتماعية بين أفراد المجتمع العراقي، بوسائل سياسيّةٍ واقتصاديّةٍ واجتماعيّةٍ مختلفة (كالحروب أو الصراعات الداخلية)، أو ((الشللية) = الكتل الحزبية أو العشائرية أو الدينيّة أو الطائفية أو العنصرية... إلخ). من خلال عناصر حاولت ربط مصالحها الخاصة مع مصالح المُحتل الأجنبي، ليس في مراحل الاحتلال العسكري المباشر فحسب، وإنَّما في مرحلة ما قبل الاحتلال وبعدهِ، فضلًا عن الإسقاطات التي قد يخلقها المرتبطون والمستفيدون من المُحتلين بعد رحليهم أيضًا، ولعلَّ واحدةً من نتائج الاحتلالات الأجنبية المستمرة للعراق، أنَّها أدت إلى محاولات تزويق وتعميم ثقافة الفُرقة بين أفراد المجتمع الواحد، واستغلال

١. الأزري، عبد الكريم، مشكلة الحكم في العراق.. تحليل للعوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق والحلول الضرورية للتغلب عليها، ص٢.

بعض العناصر الداخلة في تكوينة المجتمع العراقي[١].

مهما يكن من أمر فإنَّ الإدارة البريطانيّة وسياسة التجزئة التي اعتمدتها تجاه العراق توضح مدى اعتمادها على الأقليّات القومية والدينيّة؛ لتُحقق بدورها مآربها في المستقبل، وتلعب على وتر تلك الأقليّات بحجَّة الدفاع عن حقوقها المسلوبة، للضغط على الحكومة العراقية، وهذا ما تحقَّق فيما بعد من خلال استخدام ورقة الآثوريين والكُرد، مستغلةً مشاعرهم الدينيّة والقومية الرافضة لحكم الأكثرية العربية، وهذا ما جعل فيما بعد بريطانيا تحقق من خلالهِ مصالحها، الأمر الذي أحدث شرخًا في داخل بُنية المجتمع العراقي، حتَّى بقي يُعاني منه إلى الوقت الحاضر نتيجةً لتكريس تلك السياسة.

١. البزاز، عبد الرحمن، العراق من الاحتلال حتَّى الاستقلال، ص٣٩.

المصادر

١. الأزري، عبد الكريم، مشكلة الحكم في العراق تحليل للعوامل الطائفية والعنصرية في تعطيل الحكم الديمقراطي في العراق والحلول الضرورية للتغلب عليها، (بيروت، د. م، ١٩٩١م).
٢. آلف دي. ل. رش و جين بريشود، العراق في سجلات الوثائق البريطانيّة (١٩١٤-١٩٦٦م)، ترجمة: كاظم سعد الدين، بغداد، بيت الحكمة، ٢٠١٣م.
٣. إليزابيث بيرغوين، جيرترووود بيل من أوراقها الشخصية (١٩١٤-١٩٢٦م)، ترجمة: نمير عباس مظفَّر، بيروت، المؤسَّسة العربية للدراسات والنشر، ٢٠٠٢م.
٤. أنعام مهدي علي السلمان، بريطانيا وتكوين الدولة في العراق، أثر السير هنري دوبس في السياسة العراقية (١٩٢٣-١٩٢٩م)، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ٢٠١٦م.
٥. أوفرا بينغيو، كُرد العراق، بناء دولة داخل دولة، ترجمة: عبد الرزاق عبد الله بوتاني، بيروت، دار الساقي، ٢٠١٤م.
٦. إيستر مائير غليتشتاين، رحيل يهود العراق (١٩٤٨-١٩٥١م)، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، بغداد، دار ميزوبوتاميا،٢٠١٦م.
٧. إيناس سعدي عبد الله، تاريخ العراق الحديث (١٢٥٨-١٩١٨م)، بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٤م.
٨. برترام توماس، مخاطر ورحلات في الجزيرة العربية، ترجمة: عبد الهادي فنجان الساعدي، بغداد، دار مصر مرتضى، ٢٠٠٩م.
٩. برترام توماس، مذكرات برترام توماس، ترجمة: كامل سلمان الجبوري وعبد الهادي فنجان، بيروت، مؤسَّسة العارف للمطبوعات، ٢٠٠٢م.
١٠. البزاز، عبد الرحمن، العراق من الاحتلال حتَّى الاستقلال، ط٢، بغداد، ١٩٦٧م.
١١. البلداوي، طارق مجيد تقي، مقدمة في تاريخ العراق السياسي المعاصر، بغداد، مؤسَّسة ثائر العصامي، ٢٠١٦م.

١٢. جعفر عباس حميدي، تاريخ العراق المعاصر (١٩١٤-١٩٦٨م)، بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٥م.
١٣. جورج لنشوفسكي، الشرق الأوسط في الشؤون العالمية، ترجمة: جعفر خياط، بغداد، مكتبة دار المتنبي، ١٩٦٤م.
١٤. الحسني، عبد الرزاق، العراق في دوري الاحتلال والانتداب، بغداد، دار الرافدين، ٢٠١٣م.
١٥. حنا بطاطو، العراق؛ الطبقات الإجتماعية والحركات الثورية من العهد العثماني حتَّى قيام الجمهورية، الكويت، منشورات دار القبس، ٢٠١١م
١٦. الحيدري، رياض رشيد ناجي، الآثوريون في العراق (١٩١٨-١٩٣٦م)، القاهرة، مطبعة الجيلاوي، ١٩٧٧م.
١٧. الربيعي، نبيل عبد الأمير، اليهود في العراق منذ السبي الآشوري والبابلي وإلى تهجيرهم القسري في منتصف القرن العشرين، بغداد، دار الرافدين، ٢٠١٣م.
١٨. الزبيدي، نوال كشيش محمد، موجز تاريخ اليهود في العراق، بغداد، دار ضفاف، ٢٠١٥م.
١٩. سعاد رؤوف شير محمد، التغلغل الأميركي في العراق (١٩٢١-١٩٣٩م)، بغداد، مؤسَّسة ثائر العصامي، ٢٠١٦م.
٢٠. سعد بشير إسكندر، من التخطيط إلى التجزئة سياسة بريطانيا العظمى تجاه مستقبل كردستان (١٩١٥-١٩٢٣م)، السليمانية، منشورات بن گه ژين - مطبعة شفان، ٢٠٠٧م.
٢١. سير آرنولد تي ويلسون، بلاد ما بين النهرين بين ولائين، ترجمة: فؤاد جميل، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٩٢م.
٢٢. شامل عبد القادر ومحمد جبير، يهود العراق المقدمات التاريخية والخطاب الثقافي، بغداد، دار الجواهري، ٢٠١٣م.
٢٣. صادق حسن السوداني، النشاط الصهيوني في العراق (١٩١٤-١٩٥٢م)، بغداد، دار الحرية للطباعة والنشر، ١٩٨٠م.
٢٤. صالح حسن عبد الله، تهجير يهود العراق (١٩٤١-١٩٥٢م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية التربية، جامعة تكريت، ٢٠٠٣م.

٢٥. الصلح، رغيد، حربا بريطانيا والعراق (١٩٤١-١٩٩١م)، بيروت، شركة المطبوعات للتوزيع والنشر، ٢٠١٣م.
٢٦. الطعمة، باسم حطَّاب، تغلغل النفوذ البريطاني في العراق (١٧٩٨-١٨٣١م)، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية الآداب، جامعة بغداد، ١٩٨٥م.
٢٧. عبد الرحمن صالح إدريس، سياسة بريطانيا تجاه كُرد العراق، أطروحة دكتوراه غير منشورة، جامعة بغداد، كلية التربية (ابن رشد).
٢٨. عبد العزيز سليمان نوار وعبد المجيد نعنعي، التاريخ المعاصر لأوربا، القاهرة، ١٩٧٥م.
٢٩. عبد العزيز سليمان نوار، تاريخ العراق الحديث من نهاية حكم داود باشا إلى نهاية حكم مدحت باشا، القاهرة، دار الكتاب العربي للطباعة والنشر، ١٩٦٨م.
٣٠. عبد الفتاح إبراهيم، على طريق الهند، بغداد، دار الشؤون الثقافية، ١٩٧٨م.
٣١. العبدلي، نور محمد، ساسون حسقيل ودوره السياسي والاقتصادي في العراق (١٨٦٠-١٩٣٢م)، بغداد، مكتبة النهضة العربية، ٢٠١٧م.
٣٢. عديد دويشا، عراق الحقبة الملكية، ترجمة: مصطفى نعمان أحمد، بغداد، دار مصر مرتضى، ٢٠١٢م.
٣٣. علي الوردي، لمحات اجتماعية من تاريخ العراق الحديث، بيروت، دار الراشد، ٢٠٠٥م.
٣٤. علي محافظة، موقف الدول الكبرى من الوحدة العربية، بيروت، مركز دراسات الوحدة العربية، ١٩٨٥م.
٣٥. علي ناصر حسين، الإدارة البريطانيّة في العراق (١٩١٤-١٩٢١م)، اطروحة دكتوراه غير منشورة قدمت الى جامعة بغداد، كلية الآداب، تشرين الأول ١٩٩١.
٣٦. العُمر، فاروق صالح، العلاقات العراقية - البريطانيّة (١٩٢٢-١٩٤٨م)، بيروت، دار ومكتبة البصائر، ٢٠١٤م.
٣٧. غسان العطية، نشأة الدولة (العراق)، ترجمة: عطا عبد الوهاب، لندن، دار اللام، ١٩٨٨م.
٣٨. قزانجي، فؤاد، العراق في الوثائق البريطانيّة (١٩٠٥-١٩٣٠م)، دار المأمون، بغداد، ١٩٨٩م.
٣٩. اللورد لويد دولبران، العراق من الانتداب إلى الاستقلال (١٩١٤-١٩٣٢م)، ترجمة: مجموعة مترجمين، بيروت، الدار العربية للموسوعات، ٢٠٠٢م.

٤٠. م. س. لازاريف، المسألة الكردية (١٩١٧-١٩٢٣م)، ترجمة: عبدي حاجي، ط٢، بيروت، دار الفارابي، ١٩٨١م.
٤١. محمد إبراهيم محمد، مقاومة العرب للاضطهاد العثماني، بغداد، دار الجواهري، ٢٠١١م.
٤٢. مير بصري، أعلام اليهود في العراق الحديث، لندن، دار الوراق، ٢٠٠٦م.
٤٣. النصيري، عبد الرزاق أحمد، دور المجددين في الحركة الفكرية والسياسية في العراق (١٩٠٨-١٩٣٢م)، بغداد، مكتبة عدنان، ٢٠١٢م.
٤٤. هـ. أ. ل. فِشر، تاريخ أوربا في العصر الحديث (١٧٨٩-١٩٥٠م)، ترجمة: أحمد نجيب هاشم ووديع الضبع، القاهرة، دار المعارف، ١٩٥٨م.
٤٥. وليم خمو وردا، الحماية الدولية للأقليات.. دراسة حالة الحماية الدولية للمسيحيين العراقيين، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم السياسية، جامعة بغداد، ٢٠١٣م.
٤٦. ياسين طه ظاهر، دار الاعتماد البريطانيّة وتكوين الحكم الوطني في العراق (١٩٢٠-١٩٣٢م)، بغداد، مكتبة أحمد الدباغ، ٢٠١١م.

47. Encyclopedia Britannica Ultimate Reference Suite, Chicago: 2013.